



## كلمة

السفير سليم تدمري  
مندوب لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة

## أمام

الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة  
لاستعراض وتقييم التقدم المحرز  
في تنفيذ جدول أعمال الموئل

السيد الرئيس ،

يطيب لوفدي أن يراكم في سدة الرئاسة تديرون بجدارة أعمال الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين ، الخاصة باستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية .

السيد الرئيس ،

ان انعقاد هذه الدورة في مستهل الألفية الثالثة ، وعلى هذا المستوى الرفيع ، يقتضي منا بذل الجهود اللازمة للتوصل الى تقييم دقيق لما تم تنفيذه من جدول اعمال الموئل الثاني لاستشراف آفاق المستقبل . ومن الانصاف القول بأن الوثائق الموضوعة بتصرف هذه الدورة من شأنها تسهيل مهمتنا ، وأشير على الأخص الى تقرير المديرية التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حول استعراض وتقييم التقدم الحاصل في تنفيذ جدول أعمال الموئل الثاني .

لقد اتسم التقرير المذكور بالشفافية وحسن التعامل مع المعلومات المتوفرة في التقارير الوطنية ، وأطل علينا برؤية واضحة مبنية على معطيات الواقع على الصعد المحلية والاقليمية والدولية ، مشيراً (اي التقرير) في نفس الوقت الى وسائل معالجة المعوقات التي ابطأت الخطوات الآيلة الى تطبيق جدول أعمال الموئل الثاني .

السيد الرئيس ،

ان نظرة فاحصة على ما تم تنفيذه ، استناداً الى التقارير الوطنية وعلى المعلومات المستقاة من الاجتماعات التحضيرية الاقليمية منذ العام ١٩٩٦ ، تشير الى نتائج ايجابية والى اقتراب واعد من تحقيق اهداف الموئل ، وفي طليعتها ، المأوى الملائم ، والتنمية

المستدامة للمستوطنات البشرية على اختلاف وجوهها ، بالاضافة الى ما تحقق من انجازات في مسائل ضمان الحيازة والحكم الحضري تنفيذاً لقرارات الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين .

السيد الرئيس ،

ان موضوع المستوطنات الانسانية هو جزء من كل ، وهذا الكل بات معقداً تشتبك فيه مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشاكل البيئة ،ومعالجة الفقر ، والتنظيم المدني ، فضلاً عن ظواهر مستجدة كالعولمة ، وزحف الارياف الى المدن وتطوير السلطات المحلية في أطر ديموقراطية واعدة .

لقد شهدت نهاية الألفية الثانية كماً هائلاً من المؤتمرات والاجتماعات ، تركزت على التنظير والدراسة ، وتشكيل الرؤى القابلة للتطوير وبات علينا في مستهل الألفية الثالثة الانتقال الى مرحلة التنفيذ الجدي وتفعيل الجهود للوصول الى مستوطنات انسانية أكثر إقتراباً من احتياجات الانسان المعاصر . ولعله من الصعوبة بمكان مناقشة كافة المسائل المتعلقة بالمستوطنات الانسانية ، أمام هذا المحفل الكريم ، في دقائق قليلة ، وأرى من المفيد التركيز على بعض النقاط التي تثير اهتمام وفدي وهي التالية :

اولاً : العولمة ، فهذه الظاهرة التي شغلت حيزاً هاماً من مناقشات قمة الألفية بات تأثيرها حاسماً في تكوين وتطوير المستوطنات البشرية . ففي الوقت الذي قربت فيه المدن من بعضها ، عل صعد الاتصالات ، والتكنولوجيا والثقافة ، وتبادل البضائع والاحتكاك البشري ، الا أنها خلفت تفاوتاً بسبب تأثيراتها ، فبعض هذه التأثيرات عزز حضور الاقوى وزاد في منافعه ، بينما حرم الضعيف من تطوير ثقافته وامكانياته وشوه هويته الوطنية ، وعلى الرغم من هذا التفاوت في النتائج يتحمل الجانبان ، القوي والضعيف كلفة العولمة بشكل متساوي .

وتجدر الإشارة الى ان نتائج وتأثيرات العولمة ظاهرة للعيان في المدن الكبرى ، خاصة في آسيا واميركا اللاتينية والشرق الاوسط ، بحيث انقسمت هذه المدن الى شقين ، شق تأقلم مع ظاهرة العولمة واستفاد منها ، بينما الآخر تقوقع في بيئة متخلفة غير قادرة على التفاعل مع مقتضياتها ، وهنا يأتي دور كم ايها السادة ، في معالجة آثار العولمة وتعميم ايجابياتها والتخفيف من سلبياتها على تطور المستوطنات الانسانية وتوزيع كلفتها بالتساوي.

ثانياً : معالجة الفقر ، فهذه الآفة التي تزداد وتيرتها ، خلقت احزمة بؤس ، في كثير من مدن العالم الثالث ، تمثلت في مدن الصفيح ، ولا تزال مصدر حلقات من العنف والاضطراب الاجتماعي والانساني .

ان معالجة آفة الفقر في المدن ، والمستوطنات الانسانية الاخرى ، يجب ان تستحوذ على اهتمام القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني ، فضلاً عن التعاطف الدولي على صعيد الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية . ولعل انشاء صندوق دولي في اطار حملة الأمم المتحدة لازالة الفقر بنسبة خمسين بالمئة حتى العام ٢٠١٥ ، هو خطوة مفيدة على الطريق الصحيح .

ثالثاً : ان دور السلطات المحلية في تطوير المستوطنات الانسانية يستدعي اعطائه الاهتمام اللازم ، لأن تطوير البلديات ومؤسسات الحكم المحلي ، في اطار الديمقراطية ، يؤدي الى الحكم الرشيد بكل جوانبه ، وينعكس ايجاباً على مسيرة تنفيذ جدول أعمال الموئل .

رابعاً : من المفيد الإشارة الى ان تطوير البنية القانونية ، على مرتكزات اجتماعية ، يهيء لازدهار المستوطنات البشرية ويحقق اهدافها ، واعني قوانين الملكية والحيازة والايجار . ولتعزيز فاعلية البنية القانونية ، لا بد من اقتراها بنظام مالي يسهل عمليات الاقتراض للاسكان ، بكلفة متدنية ولفترات زمنية طويلة .

خامساً : وفي سياق الكلام عن المستوطنات البشرية ، لابد من الإشارة الى ضرورة حماية الوضع القانوني والتركييب الديموغرافي والخصائص التاريخية والثقافية للاراضي الخاضعة للاحتلال ، فضلاً عن بذل الجهود لمنع الاستيطان غير الشرعي في الاراضي المحتلة ونقل السكان من قبل سلطات الاحتلال والالتزام التام باحكام القانون الدولي الانساني ذات الصلة ، وفي طليعتها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ .

وهذا ما يجب ان تلتزم اسرائيل بتطبيقه في الاراضي المحتلة في فلسطين وفي الجولان السوري المحتل ، بوصفها قوة احتلال ، ويبقى الحل العادل الدائم والشامل، المستند الى قرارات الشرعية الدولية هو الحل المنشود .

السيد الرئيس ،

لقد عانى بلدي لبنان الكثير بسبب الاحتلال الاسرائيلي لأجزاء من جنوبه طيلة اثنين وعشرين عاماً دمرت خلالها اسرائيل الكثير من مستوطناته البشرية ، كما شهدت الاجزاء الأخرى اضطرابات خربت قسماً كبيراً من بنياته التحتية على مدى خمسة عشر سنة ، الا انه استطاع خلال السنوات العشر الأخيرة ، ان يحقق انجازات كبيرة ، اذ تمكن من إعادة إعمار مدنه وخاصة عاصمته بيروت بشكل أخذ بالإعتبار التوازن البيئي والإجتماعي بين الحجر والبشر ، كما هيأ البيئة القانونية والمصرفية لإطلاق عملية ضمان الحياة وامتلاك المسكن واحترام الظروف الإجتماعية للمستأجر القديم ، وهو يعمل على استكمال المشاريع العمرانية في وسط العاصمة بيروت ، كما انه بصدد إطلاق مشروعين كبيرين لاعادة تنظيم واعمار ضاحيتي بيروت الشمالية والجنوبية ، فضلاً عن مشاريع اخرى لاعمار وتأهيل المستوطنات البشرية في جنوبه الذي تحرر من الاحتلال الاسرائيلي ، وهو يعول على الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية لدعم خطته . وكل هذا يأتي من خلال جهد منظم يتناغم مع شروط المستوطنات البشرية التي يسعى مؤتمرنا اليوم لتحقيقها.

السيد الرئيس ،

ان بناء المستوطنات الانسانية وتطويرها يستدعي حداً ادنى من التعاون الدولي ،  
ووفدي يرى في مشروع الإعلان عن المدن والمستوطنات الانسانية الاخرى في الألفية  
الجديدة خطوة هامة لتعزيز انخراط منظومة الأمم المتحدة في الجهود المحلية والاقليمية  
والدولية لخلق الظروف الموضوعية المناسبة لإقامة وتطوير مستوطنات بشرية تتوفر فيها  
الشروط الملائمة لإطلاق طاقات الانسان المعاصر من اجل عالم افضل .

وشكراً .